المبحث الثاني
التنمـــــــية

١ـ تعريف التنمية:

ـ التنمية لغة:

إن لفظ التنمية مشتق من «نمىّ» بمعنى الزيادة والانتشار، والتنمية لغة هي الزيادة والكثرة. ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به، نمى الحديث ونميته رفعته وأنميته أذعته على وجه النميمة ونميته مشددا، بلغته على وجه الإشاعة والنميمة. ونمته مخففا رفعته على وجه الإصلاح.

أما لفظ النمو من نما ينمو ونماء نموا فإنه يعني الزيادة. والنماء الريع. ونمى الإنسان سمن. نمى الشيء إذا زاد ارتفع، ونمى الشيء نماء ونموا: زاد وكثر[١]. ويقال نما الزرع، ونما الولد، ونما المال، فالنماء لغة غير قاصر على الموارد الطبيعية أو المالية فحسب، وإنما يشمل أيضاً الموارد البشرية[٢].

ـ التنمية اصطلاحاً:

تختلف التنمية عن النماء والنمو، في إنها عملية مطردة ومستمرة، فهي العمل على إحداث النماء والحفاظ على استمراره وتعاظمه.

يتفق لفظ التنمية المتعارف عليه مع مفهوم النمو في الاصطلاح العربي، بضم النون مشددة والميم، وهو ازدياد الشيء بما ينضم إليه، وبما يتولد من ذاته[٣]، كما يتفق لفظ التنمية المتعارف عليه ومفهوم النماء في الاشتقاق العربي الصحيح، حيث يعنى النماء أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بإضافة إليه. فالنبات ينمو ويزيد، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطي عطية أنه قد نما ماله، وإنما يقال نما إذا زاد في نفسه. والنماء في الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً[٤].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، المجلد السادس، ص٤٥٥١ ـ ٤٥٥٢.
(٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٩٥٦. الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مرجع سابق، المجلد الرابع، فصل النون باب الواو والياء.
(٣) عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٦٠٤.
(٤) العسكري (أبو هلال): الفروق في اللغة، ترجمة عن الفارسية، د. محمد علوي مقدم، د. إبراهيم الدسوقي شتا، أمور فرهنكس أسنان قدسي رضوي، مشهد، ب ت. ص٢٤٥.

إن التنمية تعمل على إحداث النماء، بتهيئة الأسباب المواتية لتحقيقه، بأفضل صورة ممكنة، وفقا للمفهوم الذي تؤمن به الجماعة البشرية التي تضطلع به[1].

التنمية، في الاصطلاح، هي النشاط الاجتماعي الذي يتم من خلاله استخدام أفراد المجتمع للمتاح لديهم من إمكانات طبيعية واقتصادية واجتماعية، من أجل تحقيق مجتمع أفضل حضاريا، أي تحسين نوعية المجتمع ماديا وروحيا، فالإنسان هو المحرك الفعلي للجهد التنموي، مخططا ومنفذا له، وهو موضوع التنمية الأساسي، كما أنه هو المستفيد الأخير من كل هذا النشاط.

لقد اعتنقت الأمم المتحدة أخيرا هذا المفهوم في مشروعها الجديد للتنمية البشرية، والتي اعتبر الناس مركز التنمية ومحورها[2].

التنمية في الفكر الإسلامي:

لم يعرف الفكر الإسلامي تعبير التنمية، غير أنه حوي من المصطلحات ما يحتوي على مضمونه، وكان أقرب تعبيراً عن العملية التنموية. ومن هذه المصطلحات: التمكين، الإحياء، العمارة.

التمكين: في اللغة هو اتخاذ قرار وموطن. كما يفيد السيطرة والقدرة على التحكم. فتمكن المكان استقر فيه، وأمكنه من الشيء جعل له عليه سلطاناً وقدرة وسهل عليه وتيسر له[3].

الإحياء: أو إحياء الموات بصفة خاصة في استصلاح الأراضي وتنميتها، حيث يقصد بإحياء الأرض الميتة التي لم تسبق زراعتها، أو تعميرها، ولم يجر عليها ملك أحد، بالعمل على جعلها صالحة بالانتفاع بها في السكن والزرع ونحو ذلك[4].

العمارة: من أعمر، وأعمره أي جعله آهلاً. عمر المال: صار كثيرا وافرا. وعمر المنزل بأهله: كان مسكونا بهم فهو عامر. وعمر فلان الدار: بناها فهي معمورة.

---

(1) د. منذر (عبد اللطيف): الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٩٦-٩٧.

(2) الهيئة العامة للتوجيه القومي: تقرير التنمية البشرية، مصر، ١٩٩٤م. ص٥.

(3) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٨٨١-٨٨٢.

(4) ابن منظور: مرجع سابق، المجلد الثاني عشر، ص٢٢٣.

وعمر القوم المكان : سكنوه، فهو معمور . وعمر المال عموراً، وعمراناً : أحسن القيام عليه . فهو عامر[1] .

يعتبر مصطلح العمارة والتعمير من أصدق المصطلحات تعبيراً عن التنمية، إذ يحمل مضمون التنمية بمعناها المعاصر، وقد يزيد . فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وإن تناول، بصفة أولية، جوانب التنمية الاقتصادية، بمعناها المتعارف عليه، والذي لا يخرج عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة[2] . ويؤكد ذلك قول علي بن أبي طالب ﷺ لنائبه في مصر : وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج . لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة . ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد[3] . كذلك كانت نصيحة أبي يوسف لأمير المؤمنين هارون الرشيد : إن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما في ذلك من أجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد[4] .

ويعتبر مصطلح عمارة البلاد أوسع نطاقاً من عمارة الأرض، الذي ينصرف إلى تنمية القطاع الزراعي - وهو أقرب تعبير عن مدلول التنمية الاقتصادية الشاملة .

٢ـ مشروعية التنمية:

تقوم التنمية في الإسلام على أسس ثابتة من القرآن الكريم، والسنة القولية والعملية . وتتضح مشروعية التنمية من دراسة هذه النصوص الشرعية التي تتناول أوامر التمكين والإحياء والعمارة .

ـ في القرآن الكريم:

يقول الحق تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[الأعراف/ ١٠] . ويرى علماء التفسير أن هذه الآية تفيد كلا من معنى التمكين، وهما : اتخاذ قرار وموطن، والسيطرة والقدرة على التحكم[5] .

---

(١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٦٢٦ .الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مرجع سابق، المجلد الثاني، فصل العين باب الراء.

(٢) دنيا (شوقي أحمد): الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٧٩م. ص٨٥.

(٣) الرضي (الشريف) (جمع): نهج البلاغة، شرح الإمام محمد عبده، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ب.ت. المجلد الثالث، ص٩٦.

(٤) أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم): كتاب الخراج، ضمن موسوعة الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ب ت. ص١١١.

(٥) الصابوني (محمد علي): صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م، المجلد الأول، ص٤٣٧.

ويقول الحق سبحانه: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[هود/٦١]، أي أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها، وجعلكم عمارها، وعمر عليه أي أغناه[1]، وقوله تعالى ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ﴾ أي أسكنكم فيها وألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها، أي خلقكم لعمارتها، والاستعمار طلب العمارة. وفي التفسير أن السين والتاء في قوله تعالى ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ﴾ تفيد الطلب، والطلب المطلق من الله تعالى دليل على الوجوب[2].

كما يقول الحق سبحانه ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[الملك/١٥] كما يقول سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة/١٧٢]

فجاءت الآيات بالأمر المطلق على وجوب الأكل، والمقصود بالأكل هو الانتفاع من جميع الوجوه[3]. أي أن (الأكل) في الآيات أعم وأوسع من المفهوم المعتاد، فهو أمر بالأكل بمعنى مطلق الانتفاع، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق القيام بعمليات الإنتاج المختلفة، ذلك أن السلعة الاقتصادية يجب أن تمر بمراحل مختلفة حتى تصبح صالحة للاستهلاك المباشر، وهذه المراحل هي العلمية الإنتاجية. فهذا أمر ضمني بالإنتاج، حتى يتسنى تحقيق الأمر الصريح بالاستهلاك[4]، وهو (الأكل)، أي أنه أمر إلهي بالتنمية.

هناك تعليق دقيق للإمام الشيباني على قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[البقرة/٢٦٧] إذ يقول: الأمر حقيقته الوجوب، ولا يتصور الإنفاق إلا بعد الكسب، أو بعد الإنتاج وما لا يتوصل إلى إقامة الفرض إلا به يكون فرضاً.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، المجلد السادس، ص٢٨٢.

(٢) القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن، المعروف بـ «تفسير القرطبي»، دار الكتب العربية، القاهرة، سنة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م. المجلد الخامس، ص٣٢٨٤.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٠٧.

(٤) [illegible] الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٨٢-٨٣.

كما قال: وما يتوصل به أداء الواجب يكون واجباً[1]. كذلك فإن تنفيذ الأمر الإلهي بالأكل من الطيبات يستلزم العمل على التحسين المستمر للإنتاج، حتى يتوافر في المنتجات الواقعة في دائرة الحلال، كونها طيبة، مستلذة.

إن التعبير بالأكل عن مطلق الانتفاع، تعبير بالأهم على ما عداه، ومعنى التزام سياسة التنمية إشباع الأهم فالمهم من الحاجات.

السنة النبوية:

أكد الرسول ﷺ على المستخلفين أن يقوموا بما نيط بهم من واجب الخلافة في عمارة الأرض بقوله عليه الصلاة والسلام «طلب الكسب فريضة على كل مسلم»[2].

كما بيّن عليه الصلاة والسلام أن التنمية التي هي حرب للقضاء على الفقر، فرض ديني، يتطلب تحقيقها حسن القيام بالدين، حيث إنها عبادة، فعنه ﷺ «كاد الفقر أن يكون كفرا»[3]. وقد أوضح الشيباني ذلك بقول: «إن الله فرض على العباد الاكتساب لطلب المعاش ليستعينوا به على طاعة الله» وقال أبو ذر ﷺ حين سأله رجل عن أفضل الأعمال بعد الإيمان، فقال: «الصلاة وأكل الخبز». فنظر إليه الرجل كالمتعجب فقال: «لولا الخبز ما عبد الله تعالى». يعنى أكل الخبز يقيم صلبه ليتمكن من إقامة الطاعة[4]. وما تجب الفريضة به فهو فريضة.

لقد بلغ من حث الإسلام على التنمية، أن الرسول ﷺ رتب على إحياء الأرض حق الملكية، طالما لم يكن فيها حق لأحد. عن سعيد بن زيد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»[5].

---

(١) الشيباني (محمد): الاكتساب في الرزق المستطاب، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م. ص٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٤.

(٣) لأبي نعيم في الحلية عن أنس في السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١. المجلد الثاني، ص٢٦٦، جزء من الحديث رقم ٦١٩٩.

(٤) الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب، مرجع سابق، ص٣٥.

(٥) لأحمد في مسنده، ولأبي داود، وللترمذي وللضياء، في ابن الصديق: الكنز الثمين، مرجع سابق، ص٥٤٤، رقم ٣٥٣٨.

يفسر ذلك القول ما جاء عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن حكيم ابن رزيق، قال: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي «أن من أحيا أرضاً ميتاً ببنيان أو حرث، يعني زرع، ما لم تكن من أموال قوم ابتاعو من أموالهم، أو أحيوا بعضا وتركوا بعضا، فأجاز للقوم إحياءهم الذي أحيوا ببنيان أو حرث». ويعلق أبوعبيد على ذلك بقوله: في حديث عمر هذا تفسير الإحياء. وهو ذكره البنيان والحرث. وأصل الإحياء إنما هو بالماء. وذلك كاشتقاق نهر، أو استخراج عين، أو احتفار بئر، فإن فعل من ذلك شيئاً ثم ابتنى أو زرع أو غرس فذلك الإحياء كله[1].

٣ـ حكمة التنمية:

تهيأة أفضل مناخ ممكن ماديا وروحيا لحياة خليفة الخالق سبحانه على الأرض، بتسخير ما سخره الحق سبحانه له من نعم لا تعد ولا تحصى، إقامة لمجتمع القوة والقدوة.

٤ـ أنواع التنمية:

يمكن تقسيم التنمية وفق اعتبارين:

أ ـ من حيث الموضوع. ب ـ من حيث المجالات.

أ ـ من حيث الموضوع:

تنقسم التنمية من حيث الموضوع الذي تجري عليه إلى: تنمية اقتصادية أو مادية، وتنمية اجتماعية أو بشرية.

ـ التنمية الاقتصادية أو المادية: تنصب التنمية الاقتصادية على تنمية الموارد الاقتصادية والإمكانات المادية، طبيعة ونقدية، وفق إستراتيجية مناسبة لظروف وإمكانات الاقتصاد محل التنمية، وما ينتهجه من أيديولوجية. ويكون الجهد التنموي المبذول هو الارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعاً تراكمياً، عن طريق استخدام الموارد المتاحة استخداماً أكفأ وأشمل، بغرض رفع الدخل [illegible] معدل أكبر من معدل تزايد السكان[2].

---

(1) أبو عبيد القاسم بن سلام: الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر، [illegible] ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م. ص٣٦٩، رقم ٧١٧.

(2) El-Ghazali (Abedl Hamid): Planning for Economic [illegible] Modern Cairo Book, Cairo, 1977. p.5.

[illegible]: الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٣م، (المجلد الأول، ص٢٢٩.

إن التنمية الاقتصادية كانت الهدف الأساسي لكل الاقتصاديات الآخذة في النمو على اختلاف نماذج التنمية، غربية وشرقية، وما اعتنقته من مذاهب رأسمالية حرة أو تخطيط مركزي شامل.

إن الفصل بين جانبي الإنتاج والتوزيع في العملية التنموية، والتركيز على مضاعفة الإنتاج، مع افتراض أن التوزيع يحقق تلقائياً الصالح العام، أدى إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى القومي بين أفراد المجتمع، مما كان له انعكاساته الوخيمة على تزايد فقر الفقراء من الدول والأفراد، مع تزايد غنى الأغنياء[1].

ـ التنمية الاجتماعية أو البشرية: تهتم بتنمية العنصر البشري، وما يرتبط به من عوامل اجتماعية. وقد كان اهتمام السياسات التنموية بالعنصر البشري، حتى قريب، ينبع من كونه عنصر الإنتاج الأساسي الذي يجمع ويحرك الموارد الإنتاجية الأخرى، وفق الإستراتيجية المختارة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة. لذا كانت التنمية البشرية تقتصر على تحقيق الحد الأدنى للإشباع اللازم للحفاظ على الحياة، أي تحقيق مستوى الكفاف، والذي يقضي بالاقتصار على توفير الحد الأدنى اللازم لمعيشة الإنسان كعنصر للإنتاج الاقتصادي ولإنجاب الأطفال، عوامل الإنتاج في المستقبل.

إن التجارب التنموية التي خبرتها الإنسانية على امتداد هذا القرن عجزت عن تحقيق هدف الحياة السعيدة لأفراد المجتمع. وقد أرجعت الدراسات والتحليلات ذلك إلى تركيزها على تعظيم النمو الاقتصادي، وما يرتبط به من مؤشرات ومعدلات أداء، في حين لم يلق تأثير هذا النمو على التنمية الاجتماعية سوى اهتماماً ثانوياً. فلقد أظهرت التجربة أن آثار الإنجازات الاقتصادية كانت محدودة الفعالية في تحسين ظروف البشر، فبينما حققت الكثير من الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لم تحقق إنجازاً مماثلاً في مجالات التنمية البشرية. و قد وجد ذلك تفسيره في أن الاهتمام الزائد بالنمو الاقتصادي، قد تم على حساب التنمية الاجتماعية، حيث لا

(١) وهو ما توضحه أرقام نشرات الأمم المتحدة حول مستويات الدخل الفردي، وتوزيعات الإنتاج والدخل والتجارة بين دول العالم، راجع مشهور (نعمت): الزكاة والأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، مرجع سابق، ص١٠٦.

يوجد ارتباط تلقائي بينهما، فالتنمية الاقتصادية تعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية البشرية الشاملة، وإن لم تكن شرطاً كافياً لها.

على ذلك، أصبحت التنمية البشرية، في نهاية قرننا هذا ـ الهدف الذي رصدت الأمم المتحدة وأجهزتها جهودها له، بحيث يصبح المضمون الجديد للتنمية البشرية هو التنمية بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية، والتنمية من أجل الناس من خلال استخدام قدراتهم في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها، وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تعمد إلى توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات، فالتنمية البشرية هي رؤية شاملة تطرح إستراتيجية تبدأ وتنتهي بالناس[1].

ب ــ من حيث المجالات:

لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مجالاتها التي يتم تحقيقها من خلالها.

مجالات التنمية الاقتصادية: تتمثل مجالات التنمية الاقتصادية في جميع الأنشطة الاقتصادية المنتجة بالمجتمع، وهي:

◆ قطاع البيئة الأساسية: وهو الهيكل الأساسي اللازم لقيام القطاعات الإنتاجية المختلفة بنشاطها، ويتكون هذا القطاع من شبكات المياه للشرب والصناعة والري، وشبكات الصرف الصحي والصرف الزراعي، وشبكات توليد الطاقة من كهرباء وغاز وتوصيلها إلى مناطق استهلاكها العائلية والاستثمارية، وشبكات الطرق البرية والحديدية، والموانى والمطارات، وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، الداخلية والخارجية، ويضاف إلى ذلك، في العصر الحديث، شبكات المعلومات بأنواعها المختلفة.

◆ القطاع الزراعي: هو تنمية إنتاج الأراضي الزراعية، أفقيا ورأسيا، وتنمية ما يرتبط بالأرض الزراعية من ثروة حيوانية وداجنة، فضلا عن إنتاج عسل النحل، وتربية دود القز.

---

(١) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص٥.

◆ القطاع الصناعي: هو النشاط الإنتاجي الذي يعمل على تنمية الموارد الأولية، طبيعية وزراعية ومعدنية ونصف مصنوعة، باستخدام آلات بسيطة كانت أم متطورة فنياً.

يمكن تقسيم أنواع الصناعات حسب مرحلة الإنتاج إلى صناعات وسيطة وصناعات نهائية. ويمكن تقسيمها حسب المنتج النهائي إلى صناعات استهلاكية وصناعات رأسمالية.

الصناعات الاستهلاكية تضم: صناعات استهلاك مباشر أو نهائي وصناعات السلع المعمرة أو النصف معمرة. كما تقسم حسب فروع الإنتاج إلى صناعات غذائية وكسائية وأدوات منزلية وأثاث منزلي.. الخ وأخيرا يمكن تقسيم الصناعات الاستهلاكية إلى صناعات السلع الضرورية أو صناعات السلع الكمالية أو نصف الكمالية.

أما الصناعات الرأسمالية وهي التي تنتج الآلات والأدوات التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، فقد تكون صناعات رأسمالية ثقيلة أو متوسطة.

كما يمكن تقسيم أنواع الصناعات حسب الفن الإنتاجي المستخدم إلى صناعات: كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، وفق معامل رأس المال إلى عنصر العمل.

كذلك يمكن تقسيم أنواع الصناعات حسب أسلوب الإنتاج إلى: صناعات تحويلية، وصناعات إنشائية، وصناعات استخراجية، وصناعات إستراتيجية.

◆ القطاع التجاري: هو النشاط الاقتصادي الذي يقوم بتوزيع إنتاج الوحدات الإنتاجية من السلع والخدمات على الراغبين فيه من المستهلكين، القادرين على دفع المقابل المناسب له.

هناك ثلاثة مراحل للتوزيع: الجملة، التجارة الوسيطة، تجارة التجزئة التي تصل إلى مستهلكها النهائي.

كذلك يختلف نشاط هذا القطاع وفق السوق التي تعرض فيها المنتجات محل التداول. فينقسم إلى قطاع التجارة الداخلية أو السوق المحلي، وقطاع التجارة الخارجية أو الأسواق الدولية.

◆ قطاع الخدمات: يضم كل أنواع النشاط غير المادي، والمتطور بتحديد احتياجات المجتمع من أعمال الإدارة والمحاسبة، والقضاء والحكم بين الناس وتوفير الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، وخدمات السياحة، وخدمات النقل بأنواعه: البري والبحري والجوي.

◆ القطاع المصرفي: يقوم بتسهيل عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال دوره: كوسيط بين الوحدات الإنتاجية ذات الفائض، أفراداً وهيئات، والوحدات الإنتاجية ذات العجز، من مستثمرين وقائمين على إنشاء مختلف المشروعات الاقتصادية والاجتماعية. كما يقع على عاتق هذا القطاع ابتكار وسائل مستحدثة لاجتذاب المدخرات، والاشتراك في اختيار وتنفيذ ما يفيد المجتمع من مشروعات، مع العمل على توفير المناخ المالي المناسب لإنجاح العملية التنموية.

ـ مجالات التنمية الاجتماعية: تضم كل العوامل الاجتماعية التي تسهم في تحسين نوعية العنصر البشري، فتتيح له حياة أفضل، وسعادة أكبر. ويكون لهذه العوامل أثراً مباشراً أو غير مباشر في تنمية العنصر الإنساني كما أنها تتميز بشدة تداخلها، فضلاً عما تمارسه من تأثيرات متبادلة بينها.

ـ الصحة: وتشمل الصحة البدنية والذهنية والنفسية، ويؤثر في مستوى الصحة لمجتمع ما مدى توافر ماء الشرب النقي، ونوعية الغذاء وكميته، ومكان السكن واتساعه بالنسبة لعدد قاطنيه، ونوعية الكساء والحذاء، والخدمات المتوفرة في مجالات الصرف الصحي والأماكن الملائمة صحياً للتخلص من الفضلات، وحماية البيئة من أنواع التلوث المختلفة والحشرات والهوام الناقلة للأمراض، فضلاً عن العادات الصحية والتقاليد التي تحكم الممارسات الصحية لأفراد المجتمع. يمكن الاستدلال على مستوى الصحة في مجتمع ما من خلال عدد من المؤشرات من أهمها توقع العمر عند الميلاد، ومعدلات الوفاة وخاصة الأطفال، ومعدلات الإصابة بالأمراض، وتصنيف هذه الأمراض، بالإضافة إلى عدد المستشفيات وتخصصاتها، وعدد الأسرة بها. وتوزيعها الجغرافي، ونسبتها إلى عدد الأطباء، وتوزيعهم الجغرافي ونسبتهم إلى السكان.

- التعليم: يتراوح التعليم بين محو أمية الأفراد وتعلم مبادئ القراءة والكتابة والحساب وبين الارتقاء بهم إلى المستويات العلمية العليا القادرة على الوصول إلى اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الكونية، وتحويلها إلى ابتكارات وصياغتها في قوانين ملزمة.

للتعليم أشكال عدة: فهناك أول أنواع التعليم الذي يتلقاه الطفل منذ نعومة أظفاره دون وعي، وربما دون إدراك كاف من ملقنيه، وهم أفراد الأسرة والمجتمع المحيط بها. وتعتبر الأسرة أول وأهم مؤسسة تعليمية قامت بدورها منذ القدم، في تعليم الأطفال مبادئ النظافة والصحة والدين وآداب التعامل.

أما التعليم الرسمي فهو الذي يجري في المؤسسات التعليمية بالمدارس، والتي تتدرج من دور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والإعدادية إلى المدارس الثانوية، ثم الكليات الجامعية والمعاهد العلمية والفنية والمهنية بمختلف شعبها وتخصصاتها.

يمكن الاستدلال على مستوى التعليم في مجتمع ما من خلال التعرف على أعداد الأطفال المقيدين بالمدارس، وسنهم، وتوزيعهم على أنواع التعليم، وعدد المدرسين لكل ألف من السكان، كما يمكن رصد أعداد المقيدين في كل مرحلة من مراحل التعليم ونسبتهم إلى السكان. ونسبتهم إلى من هم في سن التعليم، والمقيدين بمدارس تعليم الكبار، وفي المعاهد الفنية والمهنية، إلا أن هذه المؤشرات الكمية لا تكفي للدلالة السلمية على مستوى التعليم حيث تؤثر نوعية التعليم بدرجة كبيرة في مستوى الخريجين العلمي.

كذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة الجمع بين كل من تعلم المبادئ الصحيحة للدين، وبين تعلم مختلف فروع المعرفة الأدبية والعلمية حتى تتوافر الحصيلة العلمية المناسبة لتحسين نوعية العنصر البشري.

- الدين: هو الإيمان برب أعلى إيماناً كاملاً، والامتثال لمنهجه والالتزام بمبادئه، واتباع تعاليمه في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة. ويكون لهذا الاقتناع قوة على تصرفات الفرد والجماعة. يتفرد الدين الإسلامي بأنه وضع أسس حياة الإنسان التي

تربط بين عبوديته للخالق سبحانه، وانعكاس هذا الإيمان على أعماله الظاهرة والباطنة.

ويؤثر الدين بصورة مباشرة وعميقة في كل من التعليم والصحة، ويتأثر بهما. كما يكون لكل من هذه العوامل تأثيراً مباشراً وهاماً في باقي العوامل الاجتماعية المحققة للتنمية البشرية.

- العرف والعادات والتقاليد: هي معتقدات تنتشر بين أفراد الشعب الواحد، ويؤمن بها السواد الأعظم منهم، فتحكم أفكارهم وتصرفاتهم الخاصة والعامة، وتتوارثها الأجيال الواحدة تلو الأخرى حتى تدخل ضمن المعتقدات الراسخة التي لا يرقى إليها شك، ولا تتناولها المناقشة وإعادة النظر.

تنشأ العادات والعرف في الجزء الأكبر منها نتيجة للظروف المعيشية والواقع الفعلي للمجتمع أو الأصول الدينية والتجارب الشخصية، وتتطور بتطورها، ثم ترسخ لتصبح جزءاً من الإطار الفكري والتراث الثقافي الأصيل لأفراد هذا المجتمع، ويكون لهذا المناخ الاجتماعي والثقافي أثره الهام في تنمية العنصر البشري.

- المناخ الأسري: هو العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة، ومدى الترابط بينهم، في دوائر تتجه من الأسرة النواة إلى الأسرة الأكبر، حتى أسرة المجتمع، مروراً بأسرة الإقامة المتجاورة (الجيران).

يؤثر المناخ الأسري بصورة واضحة وعميقة في نوعية العنصر البشري والمجتمع ككل، حيث تعتبر الأسرة اللبنة الأولى التي تشكل شخصية الفرد في كل أبعادها، فتدفع به وبمجتمعه إلى الأمام أو تتركه فريسة أهواء وميول منحرفة.

إن الشريعة الإسلامية قد وضعت المبادئ التي تضمن ترسيخ واستمرار أفضل العلاقات الأسرية على جميع مستوياتها والتي تضمن توفير أفضل مناخ ممكن لنشأة نوعية متميزة من العنصر البشري.

- المناخ الإداري والسياسي: هو النظام الذي يحدد العلاقات القائمة بين السلطة الحاكمة وبين الأفراد المحكومين، فيرسم الخطوط العامة التي تتحرك بداخلها [illegible] السلطات، ويبين القوانين التي تحكم مختلف الأنظمة والأنشطة داخل

المجتمع، وبصفة خاصة النظام الاقتصادي، إلى جانب أنه يوضح أي السلطات تتحمل مسئولية البدء في عملية التنمية، وتأخذ على عاتقها رعاية هذه التنمية، حتى تتحقق الأهداف المرجوة.

ولقد بينت التجارب المعاصرة مدى الترابط بين نجاح التنمية الشاملة وبين وجود المناخ الإداري والسياسي الموائم لها.

٥ـ أساسيات المفهوم الإسلامي للتنمية:

إن للتنمية في الإسلام مفهوم ذو مضمون ديناميكي، حيث يعني تحقيق الإنسان، من خلال عمله، درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الحق سبحانه لخدمته، وذلك لتحقيق تمام الكفاية. فالتنمية عملية عقائدية تتسم بالشمول، والتوازن، وتهدف إلى توفير الحياة الطيبة لكل أفراد المجتمع.

إن التنمية في المفهوم الإسلامي عملية عقائدية، فهي حركة الإنسان في هذا الكون المشروطة بالالتزام بمنهج الله، وتحقيق عهد الاستخلاف الذي أخذه الله على الإنسان[١]. لقول الحق تبارك: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة/ ٣٠]. فالاضطلاع بالعملية التنموية جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية التي قضت باستخلاف الله للإنسان في الأرض. ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[الأعراف/١٢٩]. فالخلافة، كما يذهب بعض المفسرين، لفظ يطلق على من يخلف الله في الحكم بالعدل بين خلقه، ابتداءاً من آدم ومن قام مقامه في عبادة الله[٢]. وتنفيذ أوامره في شتى المجالات، ومنها إعمار الأرض بالاقتداء بالباري سبحانه على قدر طاقة البشر باستعمال مكارم الشريعة،... والقصد منها تبلّغ إلى جنة المأوى[٣]. والإنسان في الإسلام «كائن مكلّف» وهو خليفة الله في أرضه، وسيد هذه الأرض، صلاحها وفسادها منوط

---

(١) إسماعيل (سيف الدين عبد الفتاح): التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٧م. ص٣٥٠.

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، البابي الحلبي، القاهرة، ب ت. الجزء الأول، ص١٢٧.

(٣) الأصفهاني (الراغب): الذريعة إلى مكارم الشريعة، تحقيق د. أبو اليزيد العجمي، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٩٨٥م. ص٩٠-٩٢.

بصلاحه وفساده[1]، واضطلاعه بالتكاليف المنوطة به، والتي تقضي به إلى التصرف في الموجودات الكونية التي خلقت من أجله تصرفا يقضي إلى عمارتها وتوجيه مسيرتها نحو الله تعالى، تحقيقا للعبودية التي هي غاية الخلق[2]، ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات/٥٦].

إن مفهوم العبادة للمسلم المستخلف مفهوم شامل ينصرف إلى جميع أعمال الإنسان وسلوكياته وأفكاره وعاداته. فكل عمل يؤديه الإنسان يجب أن يتم في إطار هذا المفهوم، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات، التي ما جاءت التفرقة بينها إلا متأخرا، بقصد مجرد التقسيم الفني في مادة الفقه، فجميع نشاط الإنسان، في الفهم الإسلامي الصحيح، عبادة لا فرق بين عبادات، ومعاملات، حيث أن مفهوم العبادة هو الدينونة الكاملة لله في كل شأن، ورفض الدينونة لغير الله في كل شأن[3].

إن تنمية مجتمع الاستخلاف عملية مستمرة ومتصلة زمانياً، فهي ليست فرضاً على جيل دون آخر، إنما هي عملية متصلة لا تتوقف، تكفل للمجتمع الإسلامي الاستقرار في ظل الظروف الأفضل للحياة الإنسانية، فضلاً عن تحقيق العدل بين الأجيال، حيث لا يسعى جيل للتمتع على حساب جيل آخر، أو لإلغاء دوره عن طريق تقديم كافة السبل والمسهلات له، بحيث يجعل وجوده عديم الجدوى والفائدة، وإنما يعرف كل جيل دوره ورسالته في تعمير الأرض وتحقيق العبادة لله، [illegible] في إطار أمته التي تمتد من آدم عليه السلام حتى آخر مسلم على ظهر الأرض، ولا [illegible] بإطار زمني أو إقليم ومكان، وإنما تحددها العقيدة وإسلام الوجه لله. ويصبح واجب العمارة فرض على كل الأجيال، حتى يترك كل جيل للذي يليه وضعاً صالحاً [illegible] حياة طيبة، فقد قال الرسول ﷺ: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة [illegible] استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها»[4].

---

(1) [illegible] (محمد رشيد): تفسير القرآن الحكيم، المعروف بتفسير المنار، مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤٦هـ. المجلد الأول، ص[illegible].

(2) [illegible] (عبد المجيد): الإنسان والكون في التربية القرآنية، النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول [illegible]، العدد الثاني، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م. ص١٥-١٧.

(3) [illegible] في ظلال القرآن، دار الشروق. القاهرة، ط١٦ سنة ١٩٨٣م. المجلد الرابع، ص١٩٠٢.
[illegible] (عبد اللطيف): الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م. ص٨١.

(4) [illegible] في الأدب المفرد، وأحمد عن أنس بن مالك.

بناء على هذه الوحدة بين أبناء مجتمع الاستخلاف المتجاوزة للزمان والمكان، فإن لكل أمة حساباً جماعياً عند الله، إلى جانب الحساب الفردي لكل إنسان، مما يجعل مسئولية الأمة تقع على عاتق كل فرد من أبنائها، فكما يكون واجب التنمية فرضاً من فروض الكفاية، إذا لم تقم به الأمة أثمت. كان حساب أفرادها إذا تخلى أحدهم أو قصّر في القيام بدوره في تحقيق التنمية، فعليهم جميعا أن يحافظوا على ديمومة التنمية واستمرارها، ولا يخضعوها للمصلحة الجماعية أو الفردية المنقطعة عن المصلحة الشرعية، حتى يتحقق شمول وتوازن النمو والإعمار واستغلال مسخرات الله في الكون، وتضبط قواعد التعامل بين مجتمع الاستخلاف، وبين مسخرات الله في الكون من حيوان ونبات وجماد[1].

إن تنمية مجتمع الاستخلاف عملية تتسم بالشمول، فهي فريضة إسلامية افترضها الحق سبحانه على الجماعة الإسلامية، وعلى الفرد المسلم، وعلى الدولة المسلمة، فلا يتحقق الإسلام عملياً، إلا إذا توافرت في المجتمع الإسلامي[2].

يتضح هذا الشمول من إباحة كل نشاط اقتصادي إلا ما ورد فيه نص، وقد شجعت الآيات القرآنية والسنة القولية والعملية التنمية في جميع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية والمالية[3]. على أن يتم الموازنة بين القيام بالأعمال التنموية، التي هي من صميم العبادة، وبين إقامة الفرائض التعبدية في أوقاتها.

إن تنمية مجتمع الاستخلاف عملية تتسم بالتوازن، إذ يرى المستخلفون أن تعمير الأرض يأتي استجابة لأوامر الله سبحانه، وتحقيقاً لعبادته وحده، وانتظاراً للجزاء الأخروي، فضلاً عما يحققونه من عوائد سريعة، لقول الحق سبحانه: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾[القصص/٧٧]،

---

(١) راجع عارف (نصر محمد): نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي، القاهرة، سنة ١٩٩٣م. ص٢٧٧-٢٧٨.

(٢) مشهور (نعمت): الزكاة، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٣) راجع مشهور (نعمت): الزكاة، مرجع سابق، ص١١٧-١٢٣.

مما يجعل حركة مجتمع الاستخلاف في تحقيق التنمية تأتي متوازنة سواء في علاقاتها مع البيئة، واستغلالها بطريقة تحقق الإعمار، وليس مجرد زيادة وتكديس الأشياء، أو في علاقتها مع الإنسان، حيث إن منهج الاستخلاف يحدد ضوابط حازمة في علاقة أفراد المجتمع ببعض، دون استغلال فئة لأخرى وإهدار كرامتها.

إن نموذج التنمية في مجتمع الاستخلاف يكون متوازناً على مستوى أبعاد الظاهرة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث لا يعلو جانب على آخر إلا بمقدار ما يستوجبه الواقع، أو على مستوى علاقات الإنسان الكونية، أو مستوى علاقات الأجيال، فلا تصل إلى نموذج يقترض ويستدين لتحقيق رفاهية جيل على حساب الأجيال القادمة، أو يعدم هذه الأجيال أي دور عن طريق إحداث تطويرات خيالية تقضي على فعالية الإنسان ودوره وإنما يقيم علاقة بين هذه الأجيال[1] على أساس مفهوم تواصل الأجيال، واضطلاع كل جيل بمسؤوليته الاستخلافية.

إن تحقيق التنمية أحد أساسيات قيام مجتمع الاستخلاف، حيث إن غياب أحد مكوناته العقائدية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، يهدد قيام المجتمع ككل.

إن غاية التنمية في مجتمع الاستخلاف تستند إلى معيار مستقل عن البشر، متجاوز لإطار الزمان والمكان، يحكمها ولا يحكم بها، يجعل غاياته تتصف بالكمال والشمول، لأنها غاية صادرة عن الله ﷻ، هو الذي يحددها، وليس العقل البشري المحكوم بالزمان والمكان[2].

تكون غاية العملية التنموية في مجتمع الاستخلاف هي تحقيق الحياة الطيبة لجميع أفراده، وهي مراعاة تقوى الله مع وفرة الإنتاج، وعدالة التوزيع، أي تحقيق تمام الكفاية لكل فرد مع سيادة الأمن في المجتمع[3]. لقول الحق سبحانه:

---

(1) [illegible]: نحو نظام نقدي عادل، ترجمة: سيد محمد سكر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، [illegible].

(2) [illegible] في [illegible] القرآن، مرجع سابق، المجلد الأول، ص٢٨١.

(3) [illegible] في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٠.

﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾

[النحل/١١٢]

إن تحقيق الحياة الطيبة، في المفهوم الإسلامي، يعتبر عائداً، أو نتيجة، أو أثراً لتحقيق العبادة الشاملة لله وحده في جميع نواحي الحياة، سعياً للوصول إلى الجنة، بحيث تعتبر الحياة الطيبة وسيلة أيضاً للغاية العليا، وهي العبادة لله وحده، فلا يمكن تحقيق العبادة والوصول إلى الجنة بدون تعمير الأرض، طبقاً لمنهج الله سبحانه، الذي أوجد الإنسان في الكون لتحقيق هذه الغاية[1].

إن غاية التنمية في مجتمع الاستخلاف، طبقاً للمفهوم الإسلامي، تشتمل جميع أبعاد الحياة الإنسانية، سواء على الامتداد الزماني، أو على مستوى جوانبها المختلفة، فلا تقف بالإنسان عند إطار الدنيا فقط، بل الغاية الحقيقية هي الآخرة، حيث الحياة الحقيقية ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾[العنكبوت/٦٤]. كما أنها لا تقتصر على إشباع حاجاته المادية فقط، بل لا تفرق بين المادي والروحي، حيث إن المادي مستبطن بالروحي ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنعام/١٦٢].

على ذلك، فإن المسلم لا يعمل على تحقيق أقصى إشباع لحاجاته الدنيوية فقط، بل يربط منافعه الدنيوية والنعيم المقيم في الآخرة، ويجعل الدنيا سبيلاً للآخرة بإعمارها، مما يجعل لديه دافعاً ذاتياً للإعمار دون السعي للحصول على العوائد السريعة[2]. فالتنمية بالمفهوم الإسلامي ليست مجرد زيادة الدخل القومي، أو زيادة دخل الفرد في المتوسط، وإنما يضاف إلى ذلك تحقيق مستوى مرتفع لجميع أفراد المجتمع، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه، أم من يعجز عن ذلك.

إن العملية التنموية في مجتمع الاستخلاف ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لغاية تحدد في إطار من القيم العقائدية والأخلاقية. وتكون التنمية في

---

(١) عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٨٦.
(٢) مشهور (أميرة): الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٧-٧٨.

الإسلام هي إحداث تطور حضاري شامل من خلال تفاعل متوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، يؤدى إلى رفع مستوى الكفاية لكل أفراد المجتمع بشكل تراكمي ومستمر[1].

إن هدف المفهوم الإسلامي ذو طابع ديناميكي، فإن الكفاية «تختلف باختلاف الساعات والحالات»[2]، ويعني ذلك ضرورة تحقيق مستويات متزايدة من الدخل الحقيقي، ومن عناصر القدرة الإنتاجية إلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين، وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي[3]. وتوفير تمام الكفاية لكل فرد في المجتمع يكون بإصلاح معاش الأفراد، وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، بما يكفل لهم الحياة الطيبة، وفقا لمقاصد الشريعة الخمس.

لقد اتفق علماء الأصول على أن أوامر الشريعة ونواهيها منوط ومتعلق بحفظ هذه المقاصد الخمس وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويتم تحقيقها على مراتب ومستويات ثلاثة هي: الضروريات والحاجيات والتحسينات[4].

إن أساسيات وغاية مفهوم التنمية لمجتمع الاستخلاف في تطبيقها العملي تتطلب أن يقوم الإنسان بتسخير كل ما من شأنه تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع الإسلامي، دون إهمال النواحي العقائدية والاجتماعية المحيطة بالعملية التنموية، تحقيقاً لمجتمع المتقين. فالتنمية، إذن بالمفهوم الإسلامي هي تنمية كل من الإمكانات البشرية والإمكانات المادية.

إن تنمية الإمكانات البشرية تتم من خلال توفير المناخ الملائم للتنمية عقائدياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. وهو مناخ يقوم على أساس مبدأ الشورى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[الشورى/٣٨]. كما يكفل الأمن والاستقرار الداخلي من

---

(١) عبد المجيد (عبد الفتاح عبد الرحمن): التنمية في إطار العدل الاجتماعي، رؤية إسلامية في المؤتمر العلمي السنوي الثالث، جامعة المنصورة، كلية التجارة، نقابة التجاريين، القاهرة، إبريل سنة ١٩٨٣م. ص٣.

(٢) الشاطبي (أبو إسحاق): الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ب.ت، المجلد الأول، ص١٠٤.

(٣) الجارحي (حامد): التمويل والتنمية في إطار اقتصاد إسلامي في الندوة الدولية لموارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ص٦-٨.

(٤) راجع الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص٦-١١.

خلال السلطة السياسية لقوله ﷺ «إنما السلطان ظل الله ورمحه في الأرض»[1]. كما يكفل تحقيق القوة والقدرة بتوفير عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع، إلى جانب التنمية الاجتماعية أي تنمية الفرد محور التنمية ذاتها. وتعتبر القوة مفهوم حركي بحيث تهيئ كل مرحلة اللازم من القوة للمرحلة التالية عليها[2].

تتمثل قوة مجتمع المستخلفين في عدد ونوعية أفراده القائمين بالعملية التنموية. فإذا كان عدد السكان، عاملا له أهميته في دفع عملية التنمية أو إعاقتها، فإن ربط هذا العدد بنوعية السكان، يضيف إلى أهمية هذا التغير، ذلك أن إنتاجية العنصر البشري تحدد إلى درجة بعيدة التقدم الاقتصادي، حيث يعود تطور الأمم أو تخلفها إلى الجهد الذي يبذله الإنسان، أو الذي يقصر فيه، لأن الإنسان هو محور نشاط نفسه، ونشاط مجتمعه.

إن هذا الجهد، وهذه الإنتاجية، تتوقفان على عاملين هما: عامل الرغبة، وعامل القدرة، اللذان يمكن ترجمتهما إلى ظروف البيئة الاجتماعية، والسياسية، ومستوى التعليم، والتكنولوجيا، ومستوى الكفاية الصحية، بالإضافة إلى نوعية رأس المال المستخدم[3].

إن نوعية العنصر البشري لا تتكون في فراغ، وإنما تتأثر بالمناخ العام الذي توجد أو تنمو فيه، فهو الذي يكون موافقا، ومعرقلاً للقيام بالعملية التنموية واستمرارها، حيث يؤدي الربط بين التنمية وفكرة الجهاد المقدس بعث للسمة العقائدية للتنمية، كما يطالب أحد المفكرين المسلمين،[4] مما يسهم في تفجير الطاقات المختزنة لأفراد مجتمع الاستخلاف، وتحقيق التنمية انطلاقاً من الممارسة الدينية، والواقع الإيماني، وإيجاد المناخ المناسب للتغيير الذي يتناول ذات الفرد في أبعادها النفسية والروحية والثقافية والاجتماعية.

---

(١) البيهقي في شعب الإيمان عن أنس، حديث ضعيف في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول، ص١٣٢، من الحديث رقم ٨٥٧.

(٢) محمود (عبد الحليم): الإسلام والإيمان، دار الكتب الحديثة، القاهرة، سنة ١٩٦٩م، ط٢. ص١٦.

(٣) دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) الفنجري (محمد شوقي): المذهب الاقتصادي في الإسلام، المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، وزارة التعليم، جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. ص٩٨.

إن الإسلام يكفل مقومات التغيير هذه من خلال ما يغرسه في نفس المسلم من الإيمان بضرورة الوصول بأحوال المجتمع الإسلامي إلى مرحلة الإحسان، ومن خلال ما يفرضه على المسلم من ضرورة التعلم، والارتقاء بمستواه الصحي، واتباع أحدث الأساليب العلمية لتحقيق أفضل المعدلات الإنتاجية مع الاقتصاد في الموارد والجهد والطاقة المستخدمة، ومن خلال ما تعتاد عليه النفس المسلمة من عادات وتقاليد موافقة للتنمية، وبذلك تتوافر للتنمية الأيدي والعقول المنظمة والمدبرة والمستخدمة للأدوات المادية في كفاءة واقتدار.